أيها الجند، يا من بأيديكم مفاتيح النصر، إنكم لا ينقصكم العدة ولا العتاد بل ينقصكم من يصوب بنادقكم في الاتجاه الصحيح ويكسر قيد الطغاة لا أن يحرسهم، فدماء المسلمين تناديكم من فلسطين والسودان وسوريا واليمن وتركستان الشرقية وميانمار وأفريقيا الوسطى وسائر بلاد المسلمين، فلا تكونوا درعا للظالم بل سيف العدل والخلافة، فليتكم تلبون النداء وتكونون معنا في خندق الأمة لا في خندق الطغيان، لنحقق بشرى رسول الله ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

اقرأ في هذا العدد:

- انقلاب غينيا بيساو ...٢
- تصريحات وزير الخارجية الأمريكي تكشف عن الوجه الحقيقي للرأسمالية المتوحشة ...٢
- الانتخابات بين الحقيقة والادعاء ...٣
- التعديل الدستوري السابع والعشرون في باكستان تكريس لحكم الدكتاتوريين ...٤
- الصراع على قارة أفريقيا بين الحاضر والمستقبل ...٤

info@alraiah.net /alraiahnews /alraiah.ht /c/AlraiahNet @ht_alrayah /alraiaht

الأربعاء ١٢ من جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ الموافق ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٥٧٦ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

تصاعد التوترات بين الصين واليابان

بقلم: الأستاذ أسعد منصور

قديما تأثر اليابانيون بثقافة وفلسفة وديانة الصين، وكانت علاقاتهم أكثرها محصورة بها لقربهم منها ولأنها كانت متقدمة عليهم. ولكن عندما شاهدوا انهزامها أمام الغرب وسقوطها في حرب الأفيون التي شنها الإنجليز جعلهم يتوجهون نحو الغرب.

وبدأوا منذ منتصف القرن التاسع عشر يقيمون العلاقات التجارية مع الغرب معجبين بتقدمه العلمي والصناعي، فأرادوا أن يقتبسوا منه ليحققوا مثل ذلك. وأرسلوا الطلاب لينقلوا لهم أسرار الصناعة والعلوم. حتى إنهم انضموا إلى الأسرة الدولية التي أسستها الدول الأوروبية على أسس نصرانية غربية.

وقد نهضت اليابان بمجموعة مفاهيم عن الكون والإنسان والحياة، فأحدثت الثورة الصناعية، وأصبحت دولة كبرى، ودخلت في حرب مع الصين من أجل النفوذ على كوريا بين عامي ١٨٩٤-١٨٩٥، وانهزمت الصين ودفعت تعويضات الحرب لليابان. ومن عام ١٩٣١ بدأت تهاجم الصين وتحتل أراضيها. ولكنها أعلنت استسلامها بعدما ضربتها أمريكا بالقنابل النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية، فتخلصت الصين من الاحتلال الياباني.

وباتت اليابان تدور في فلك أمريكا وتطبق النظام الرأسمالي وتركز على الاقتصاد لتصبح قوة عظمى. بينما الصين وقد أقيمت فيها دولة شيوعية نهضت بها، بدأت تركز على بناء قوتها العسكرية لتحمي نفسها ولتحمل مبدأها إقليميا، فصارت تهدد دول المنطقة في بحري الصين الشرقي حيث اليابان، والجنوبي حيث هناك دول عديدة، فدخلت حرب كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا ضد أمريكا والغرب.

ولكن عندما تخلت عن الشيوعية في السياسة الخارجية والاقتصاد بعد موت ماو عام ١٩٧٨، بدأت تركز على الاقتصاد وعقدت اتفاقيات مع أمريكا التي أعطتها الأولوية في التجارة معها في تشجيع لها للتخلي نهائيا عن الشيوعية وأملا في أن تصبح دولة تدور في فلكها كاليابان. وتبعا لذلك تحسنت علاقاتها مع دول المنظومة الغربية ومع اليابان وزاد حجم التبادل التجاري بينهما إلى مئات المليارات من الدولارات.

إلا أن هناك خلافات عميقة بينهما، تتعلق بتايوان، وبجزر سينكاكو التي تسيطر عليها اليابان وتتبع محافظة أوكيناوا التي ترابط فيها القوات الأمريكية، فتطالب بها الصين وتطلق عليها اسم دياويو، كما تطالب بها تايوان حيث كانت تابعة لها، ولكن اليابان منحت تايوان حق الصيد في مياهها. وكذلك موضوع الاعتذار عن مجازر اليابانيين أثناء احتلالهم للصين، وموضوع التعاون الأمني الياباني الأمريكي الذي يستهدف الصين.

وحدث تغيير جذري في سياسة اليابان نهاية عام ٢٠٢٢، إذ أعلنت عن تغيير دستوري يتعلق بسياسة الدفاع. فتبنت استراتيجية دفاعية جديدة تتعلق ببناء جيش حقيقي يملك أسلحة متطورة ليس للدفاع فقط، بل للهجوم أيضا. وهذا التغيير أزعج الصين، إذ اعتبرته موجها ضدها بتشجيع أمريكي.

ويلاحظ أنه قد حدث تغيير في سياسة اليابان تجاه الصين مع انتخاب ساناي تاكايتشي رئيسة للوزراء يوم ٢٠٢٥/١٠/٢١، والتي صرحت يوم ٢٠٢٥/١١/٧ أن "أي هجوم صيني على تايوان قد ينظر إليه كتهديد لليابان، وقد يؤدي إلى رد عسكري من طوكيو". علما أن اليابان كانت قد احتلت تايوان

..... التتمة على الصفحة ٣

الانخراط في التحالف الدولي لمكافحة "الإرهاب" تنكّرٌ للثوابت والتضحيات وانزلاق بالبلاد إلى ما يريد أعداؤها

بقلم: الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي*

إثر لقائه المغلق برئيس سوريا للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في العاشر من الشهر الماضي، في البيت الأبيض، صرح رئيس أمريكا ترامب للصحفيين أنه على وفاق مع الشرع، وأنه على ثقة ويقين من أنه سيتمكن من القيام بمهامه وعمله بنجاح، وكانت الخارجية الأمريكية أشادت يوم الجمعة بما وصفته "تقدّما ملحوظا" في سلوك القيادة السورية الجديدة. فيما أكد وزير الإعلام السوري، حمزة المصطفى، "توقيع سوريا مؤخراً إعلان تعاون سياسي مع التحالف الدولي لهزيمة داعش"، وأن "سوريا شريك في مكافحة الإرهاب"، وأضاف: "إن الرئيس ترامب أشاد بتحول سوريا وأنه أبدى دعمه لترتيب أمني محتمل مع إسرائيل". أما وزارة الحرب الأمريكية فأكدت أيضاً أن سوريا "في طريقها للانضمام إلى التحالف الدولي".

وكان المبعوث الأمريكي إلى سوريا توم براك، قد أعلن أن الرئيس أحمد الشرع سيوقع خلال زيارته على وثيقة شراكة تضع سوريا داخل هذا التحالف الدولي الذي تقوده أمريكا، فيما علق على لقاء ترامب بالشرع بالقول: "سوريا كانت هي المشكلة واليوم أصبحت سوريا شريكا أساسيا لنا.... الحكومة السورية شريك أساسي في الحرب ضد تنظيم الدولة والحرب على "الإرهاب"... سوريا التي كانت مصدرا للإرهاب اليوم هي شريك في مكافحته". أما نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فصرح قائلاً: "سوريا تحولت من دولة كانت وكيلة للنظام الإيراني إلى دولة تتعاون معنا الآن في مكافحة الإرهاب".

فيما ذكر تقرير معهد الشرق الأوسط، نقلاً عن مصدر في مديرية الأمن العام، أن "التنسيق الأخير بين دمشق وقيادة التحالف شمل اتفاقيات عملياتية متعددة، أبرزها: تبادل المعلومات الاستخبارية بين وحدة الاستطلاع في وزارة الداخلية وغرف عمليات التحالف الدولي، بما يمهّد لتأسيس قنوات تعاون أمنية أكثر مؤسسية واستدامة".

ويأتي هذا اللقاء بالتزامن مع تقارير إعلامية كثيرة، منها ما نقلته رويترز في ٦ تشرين الثاني نقلاً عن مصادر مطلعة، عن سعي أمريكا لتأسيس وجود عسكري لها في قاعدة جوية بدمشق، ليعقب ذلك نفيٌ سوري أمريكي متوقَّع.

إن الانخراط الكارثي للإدارة الحالية في التحالف الدولي هو شرعنة للوجود الأمريكي في سوريا، وتبرئة للتحالف الدولي من الجرائم التي ارتكبها على مدار عقد كامل ومن المجازر المروعة التي ابتدأها في أيلول ٢٠١٤م تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وقوننة لكل ما يمكن أن يرتكبه من إجرام مستقبلاً. تحالف صليبي حاقد يتلطى خلف شعارات كاذبة خاطئة ليخفي هدفه الحقيقي في الضغط على الأمة وتأديب الناس لتجرؤهم وخروجهم على المنظومة الدولية، واستهداف النفس الثوري والجهادي الذي تجذر في نفوس أهل الشام وأمة الإسلام وتطلعهم للحكم بالإسلام عبر دولة بعد عقود تطاولت من الذلة والمهانة وجريمة الحكم بغير ما أنزل الله.

لقد كان من أهم ثوابت ثورة الشام التي جادت بمليوني شهيد التحرر من سطوة دول الغرب وإنهاء نفوذها. وما إن أكرمنا الله بإسقاط بشار حتى تحول التعامل مع أمريكا والغرب والانفتاح عليهما، بنظر

..... التتمة على الصفحة ٣

جماعة الحوثي تعتقل شباب حزب التحرير بسبب فضحهم صفقة ترامب!

اعتقلت جماعة الحوثي الجمعة ٢٠٢٥/١١/٢١م في محافظة إب اثنين من شباب حزب التحرير وهما الأخوان: أسامة محمد مسعد الورافي ١٩ عاماً وإبراهيم محمد مسعد الورافي ١٥ عاماً، وذلك على إثر قيامهما بتوزيع نشرة أصدرها حزب التحرير بعنوان (ترامب يقود أتباعه من الحكام في بلاد المسلمين إلى صفقة خزي وعار فيُطأطئون رؤوسهم وراءه بجعل غزة هاشم تحت الوصاية والاستعمار!) وهذه النشرة وزعت في اليمن ومعظم بلاد المسلمين.

فيا للعجب! يرفع الحوثيون شعار الموت لأمريكا ويعتقلون شباب حزب التحرير الذين يعملون ليل نهار لقلع أمريكا ونظامها الرأسمالي!!

إننا نؤكد على أن شباب حزب التحرير لا يخشون هذه الأعمال والممارسات القمعية سواء في اليمن أو في غيرها من بلاد المسلمين حيث يتعرضون للاعتقال على يد الأنظمة القائمة فيها، ولم تثنهم هذه الممارسات عن مواصلة دعوتهم. ولن يتردد الحزب في مسيرته، مقتفيا نهج رسول الله ﷺ لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، قريبا بإذن الله سبحانه وتعالى.

من لأطفالنا في سجون يهود؟!

قالت مؤسسات فلسطينية تُعنى بشؤون الأسرى بما فيها نادي الأسير، أن أكثر من ١٦٣٠ طفلا من الضفة الغربية بما فيها القدس، والعشرات من قطاع غزة اعتقلهم الاحتلال منذ بدء الحرب على غزة. وأشارت إلى استشهاد طفل داخل سجن مجدو بعد تعرضه للجوع وسياسات الحرمان والتنكيل. وما زال ٣٥٠ طفلاً منهم في سجون الاحتلال بينهم طفلتان في ظروف قاسية تتعارض تماماً مع كل المعايير الدولية الخاصة بحماية القاصرين، ويواجهون جرائم التعذيب والتجويع والإهمال الطبي، فضلا عن اعتداءات جنسية إضافة إلى العزل الجماعي والحرمان من الزيارات.

قال بيان صحفي أصدره القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير: على مدار العقود الماضية مارس كيان يهود الغاصب عمليات تدمير جسدية ونفسية بحقّ الأسرى الأطفال عبر جملة من السياسات الممنهجة التي تتعارض مع القيم الإنسانية. وظلّ الأطفال هم أكثر الفئات تعرضاً لانتهاكاته، سواء عبر القتل والإصابة، أو الحرمان من التعليم، أو الاعتقال الذي طال عشرات الآلاف منهم سواء أثناء الاقتحام، أو خلال المواجهات، أو عن الحواجز والشوارع، أو من المدارس. وكثيرا ما استخدم أطفال غزة دروعاً بشرية خلال عملياته العسكرية.

وأضاف: وتعتبر مرحلة التحقيق أكثر المراحل قسوة على الأطفال داخل سجون الاحتلال، تهدف إلى إرهابهم وكسر إرادتهم وانتزاع اعترافات منهم. فيتم التحقيق معهم لساعات طويلة في غرف مغلقة دون حضور ذويهم أو محامٍ. ويُحرمون من النوم والراحة، ويخضعون لضغوط متواصلة تترك آثاراً عميقة عليهم وعلى مستقبلهم. ويُعتبر الاعتقال الإداري التعسفي أحد أكثر الأدوات القمعية التي يستخدمها الاحتلال بحقّ أهل فلسطين، وخاصة الأطفال، دون توجيه تهم واضحة أو تقديمهم لمحاكمات حقيقية، تحت ذريعة "الملف السري" الذي يُحرم الطفل ومحاموه من الاطلاع عليه.

وتابع البيان: أما داخل السجون فإن الأطفال يعيشون ظروفا قاسية، تفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير الإنسانية؛ حيث يتعرضون للضرب والصعق الكهربائي، والحرمان من النوم داخل ما تُعرف بـ"غرفة الديسكو" (موسيقى عالية)، والتقييد المستمر، واعتداءات بالكلاب، والإساءة اللفظية، والعزل والتحرش الجنسي، والعقوبات الجماعية. بالإضافة إلى التجويع، وانعدام النظافة، والاكتظاظ وانتشار الحشرات، والاحتجاز في غرف تفتقر إلى التهوية والإنارة، وكذلك الإهمال الطبي وانعدام الرعاية الصحية ما أدى إلى تفشي الأمراض، ونقص الملابس، وحرمانهم من زيارة الأهل، والاحتجاز مع أطفال جنائيين يهود في سياسة تدمير نفسي وجسدي ممنهج.

ومن جهة أخرى أفادت بيانات الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء بتصاعد خطير في جرائم القتل العمد بحق الأطفال إلى جانب استمرار سياسة احتجاز الجثامين. فمنذ بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أقدم الاحتلال على قتل ستة أطفال بدمٍ بارد واحتجاز جثامينهم، ليرتفع بذلك عدد الشهداء الأطفال المحتجزة جثامينهم إلى ٧٣ من أصل ٧٥٢ شهيدا توثّق الحملة استمرار احتجاز جثامينهم في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام.

وختم البيان بالقول: ونُشرت هذه الإحصائيات من مؤسسات الأسرى بمناسبة ما يسمى "يوم الطفل العالمي" الذي يحتفل فيه العالم بالإنجازات التي يحققها الأطفال في كافة مجالات الحياة، وتطورهم ونموهم الطبيعي، بينما أطفال فلسطين يواجهون آلة قمعية تستهدفهم وتنتهك حقوقهم وكرامتهم، ويتم قتلهم واعتقالهم ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية تُنتهك فيها أبسط القوانين، وتفرض عليهم عقوبات قاسية بعيدة عما يدّعونه من حقوق الطفل والإنسان.

تقارير سياسية

انقلاب غينيا بيساو

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

وقع انقلاب عسكري في غينيا بيساو في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وألقي القبض على رئيس البلاد عمر سيسكو إمبالو وعلى رئيس أركان القوات المسلحة الجنرال بياغ نانتان ونائبه الجنرال مامادو توري وعلى وزير الداخلية بوتشي كانديّ.

وجاء هذا الانقلاب بعد ثلاثة أيام فقط من إجراء انتخابات عامة في غينيا بيساو والتي عُقدت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وأعلن كلّ من الرئيس ومرشح المعارضة فرناندو دياس دا كوستا فوزهما في تلك الانتخابات الرئاسية.

هذا هو الانقلاب التاسع في غينيا بيساو منذ حصولها على الاستقلال عن البرتغال عام ١٩٧٤، وقد نفّذ الانقلاب ضباط عسكريون بقيادة المتحدث باسم الجيش ورئيس الأسرة العسكرية في القصر الرئاسي الجنرال دينيس ناكانا، وأعلنوا فيه أنهم سيطروا على البلاد سيطرة كاملة، وأمروا بتعليق جميع المؤسسات السياسية والمنافذ الإعلامية، والعملية الانتخابية، وإغلاق الحدود الدولية، وحظر تجوال ليلي غير محدّد، وأعلن الضباط عن تشكيل "القيادة العسكرية العليا لاستعادة النظام" المكونة من جميع فروع القوات المسلحة والتي ستقود البلاد حتى إشعار آخر.

وقال قائد الانقلاب دينيس نكانا إن الانقلاب نُفذ ردداً على "اكتشاف خطة مستمرة دبرها سياسيون وشخصيات محلية وأجنبية أخرى إلى جانب تاجر مخدرات معروف بهدف زعزعة استقرار البلاد من خلال محاولة التلاعب بنتائج الانتخابات"، ولكنّه لم يأت بأي دليل يُثبت صحة أقواله.

واتهمت الجبهة الشعبية - وهي تحالف من منظمات المجتمع المدني في غينيا بيساو - إمبالو والجيش بتنظيم "انقلاب وهمي" لمنع نشر نتائج الانتخابات، والبقاء في السلطة حتى يتمكن إمبالو من تسمية رئيس جديد ورئيس وزراء لإجراء انتخابات جديدة يمكن أن يترشح فيها مرة أخرى للرئاسة.

واتهم زعيم المعارضة في غينيا بيساو فرناندو دياس الذي أكّد فوزه في الانتخابات الرئاسية الرئيس إمبالو بما اتهمته به الجبهة الشعبية من أنّ هذا الانقلاب دبره الرئيس والجيش لمنع دياس من الوصول إلى الحكم.

أمّا مراقبو الانتخابات من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي فقالوا في بيان لهم إنّهم "يستنكرون هذه المحاولة الصارخة لتعطيل العملية الديمقراطية" وطالبوا بـ"اتخاذ الخطوات اللازمة لإستعادة النظام الدستوري".

ومن جهتها حثّت الحكومة البرتغالية وهي القوة الاستعمارية السابقة لغينيا بيساو، حثّت "جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن أي عنف مؤسسي أو مدني واستعادة العمل المنتظم للمؤسسات للسماح بإكمال فرز الأصوات وإعلان نتائج الانتخابات".

يقول إدريس آيات من قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت: "والمفاجأة على غير المعتاد أنّ الرئيس المنتهية ولايته عمر سيسوكو إمبالو هو من اتصل بالإعلام الفرنسي، ومن كشف بنفسه لمجلّة جون أفريك عن اعتقاله داخل مكتبه في القصر الرئاسي حوالي منتصف النهار"، وأضاف: "لقد كسب إمبالو سمعة سيئة مؤخراً في القارة الأفريقية لقربه المزعج من فرنسا ورئيسها ماكرون حتى بات البعض ينعته بجملته الشهيرة (ماكرون إنّه أخي) كسمة على أنّه واحد من قادة سياسات فرنسا أفريقياً لإبقاء النفوذ الفرنسي في القارة، في وقت تشهد أفريقيا نفوراً من فرنسا وسياساتها النيوكولونيالية؛ أو كما تسميه فرنسا نفسها، تنامي شعور معاداة فرنسا".

وكلام هذا الكاتب الكويتي يوحي بأنّ الانقلاب مُصطنع، جاء بتدبير من فرنسا لإبقاء نفوذها في غينيا بيساو من خلال ضباط العسكر الموالين لها، ومنهم الرئيس نفسه، لأنّ الانقلاب وقع قبل أن تظهر نتائج الانتخابات بيوم واحد، والتي كانت نتائجها ليست لصالح الجيش والرئيس إمبالو الذي يمثل الجيش، ويُؤكّد هذا الكلام أيضاً ما ذكرته المعارضة المدنية بقيادة تحالف من القوى المدنية والعسكرية تحت اسم (الجبهة الشعبية) من أنّ الرئيس إمبالو والجيش قاموا بتنظيم "انقلاب وهمي" لإبقاء السلطة بيد العسكر، ويُؤكده أيضاً قول رئيس المعارضة فرناندو دياس بأنّ الرئيس إمبالو اتفق مع الجيش على تدبير الانقلاب لمنع وصوله إلى السلطة.

ويبدو أنّ الجيش يخشى من فقدان الحكم إذا فاز في الانتخابات مرشح مدني لذلك فهو اصطنع هذا الانقلاب ليحبط وصول المعارضة المدنية للحكم.

وللجيش تاريخ حافل في الانقلابات التي عطّلت وصول المُعارضة للحكم والتي كان آخرها انقلاب الرئيس إمبالو نفسه على الشرعية وذلك عندما نفّذ بدوره ما اعتُبر انقلاباً دستورياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ إذ قام بحلّ البرلمان المنتخب الذي كان يترأسه خصمه السابق دومينغوش بيريرا.

وهكذا تشير معظم الدلائل على أنّ الانقلاب دبرته فرنسا لإبقاء نفوذها في غينيا بيساو، وإحباط التغيير عبر الانتخابات التي كان من المرجح أنْ يفوز بها حكام مدنيون يكرهون فرنسا، ويتعاونون مع كل القوى الغربية ضدها لا سيما أمريكا وبريطانيا اللتين رفضتا الانقلاب والتي عبّر عنها مُراقبو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والذين قالوا في بيان لهم إنّهم "يستنكرون هذه المحاولة الصارخة لتعطيل العملية الديمقراطية" وطالبوا بـ"اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة النظام الدستوري"، وكذلك حثّت البرتغال وهي المستعمر السابق لغينيا بيساو جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن أي عنف مؤسسي أو مدني وعلى استعادة العمل المنتظم للمؤسسات للسماح بإكمال فرز الأصوات وإعلان نتائج الانتخابات.

وهكذا يبدو الصراع الدولي واضحاً في هذه الدولة الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن ٢,٢ مليون نسمة، وذلك من خلال استخدام الأدوات التقليدية للاستعمار، والتي هي في هذه الدولة عبارة عن جيش صغير تسيطر عليه فرنسا، وقوى مدنية تدعمها أمريكا وبريطانيا والبرتغال، وتُستخدم هذه الأدوات غالبا للوصول إلى الحكم باستخدام هذا الجيش أو باستخدام الانتخابات البرلمانية، ولأنّ الجيش لا يزال هو المتغلّب والمتحكم في السلطة، وهو ما يعني أنّ النفوذ الفرنسي هو الذي ما زال مُهيمناً على الدولة ■

تصريحات وزير الخارجية الأمريكي تكشف عن الوجه الحقيقي للرأسمالية المتوحشة

بقلم: الأستاذ يعقوب إبراهيم – ولاية السودان

في تصريحات لوزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر صحفي عقده في مطار هاميلتون بكندا، على هامش اجتماع مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، قال ماركو روبيو في سؤال عن الوضع في السودان: (إنه أمر فظيع... إن ما يحدث هناك أمر مرعب ومروع). وهذا الأمر الفظيع الذي أحدثه رجالات أمريكا في قيادة الجيش، وقيادة الدعم السريع، هو بسبب الحرب العبثية اللعينة، وهي المرحلة التي ترغب أمريكا في الوصول إليها، حيث نُصّبت الطبقة الأمريكية أو تكاد، وبخاصة بعد سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر، وبعد بدء المفاوضات في واشنطن بين الرباعية، وبين الوفدين، وبهذا فإن أمريكا، وبشكل واضح لا لبس فيه، تسير في خطتها بخطا متسارعة لسلخ إقليم دارفور.

وقال روبيو: (عقدنا ثلاثة اجتماعات مع المجموعة الرباعية كاملة... وكما تعلمون، فنحن نرعى مبادرة الرباعية هذه مع مصر والسعودية والإمارات). إن روبيو يكشف بأن أمريكا هي التي ترعى ملف التفاوض، ولن تسمح لأي دولة أن تكون شريكاً في هذه الرباعية إلا بإذنها، حيث كانت هناك ما تسمى برباعية منبر جدة، مشكّلة من أمريكا وعميلتها السعودية، ومن بريطانيا وعميلتها الإمارات، وكانوا قد أصدروا بياناً في اليوم الخامس من الحرب، جاء فيه: (يجب على القادة العسكريين السودانيين الدخول في حوار دون تأخير)، لكن أمريكا كانت تعمل على إطالة أمد الحرب، فتمكنت من إبعاد بريطانيا وعملائها بشقيهما المدني والعسكري من العملية السياسية، وعن لعب دور في إدارة الصراع وما يتعلق به، واستفردت هي وحدها بملف السودان، ففي تقرير لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٢٥/٠٧/٣١م، أشار مسعد بولس إلى أن "اتصالات متوازية تجري خلف الكواليس مع قادة القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، إلى جانب شخصيات عسكرية، ومدنية سودانية أخرى، في محاولة لتقليص الفجوة بين الأطراف". وقال بولس حسب التقرير: "السودان سيكون أولوية في المرحلة القادمة". ويهدد بولس بكل وقاحة وتبجح قائلاً: "في حال أي رفض لخطة الرباعية، من أي من طرفي الصراع، فإن أمريكا لن تتأخر في اتخاذ الإجراءات المتاحة".

هذا فيما يتعلق بالرباعية التي اخترعتها أمريكا، من أجل احتكار الحل واحتكار وقته ومخرجاته، بل ومصادرة المشهد بأكمله وتوجيهه حيث تريد، فالرباعية كما قال بعضهم، ما هي إلا خزانة استعملتها أمريكا لحبس الصراع السوداني، وتخزينه وإبقائه تحت رعايتها، حتى يحين وقته!! وقد تستعين هذه الرباعية ببعض الدول، ففي لقاء بولس مع صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٢٥/١٠/٢٨م، قال: "هناك دول ومؤسسات أخرى داعمة لهذا المسار السلمي، ومستعدة للمساعدة، من ضمنها الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبية عديدة والمملكة المتحدة وتركيا وقطر وعدد كبير من البلدان، لا سيما البلدان المجاورة وغيرها، وهم مشكورون"، وذلك لتفادي مشاكسات أوروبا، وإضفاء صبغة دولية على المفاوضات.

وقد سئل روبيو في المؤتمر الصحفي نفسه، عن تقييمه لدور الإمارات في هذه الحرب فقال: "نعرف من هي الأطراف المتورطة في هذه الأمور، ولهذا هم جزء من المجموعة الرباعية"، ففي الوقت الذي شهد العالم كله تورط الإمارات، ودورها في هذه الحرب القذرة، إلا أن أمريكا لا تبالي بأن تكون في اللجنة الرباعية، أما لماذا الإمارات جزء من الرباعية، فعلى الرغم من عمالة حكامها لبريطانيا إلا أنها لم تنفك عن تقديم الدعم لعميل أمريكا الانفصالي (حميدتي)، على أمل أن يكون لها نفوذ عليه، وهو عمل شبيه بما تفعله في ليبيا بدعم عميل أمريكا حفتر.

ووفقاً لما جاء في تقرير "أ ف ب – الإمارات ٧١" في ٢٠٢٥/١١/١٤ أكد تقرير نشرته المنظمة الأمريكية ذا سنتري الخميس أن (قوات المشير خليفة حفتر في شرق ليبيا، تقوم بتزويد قوات الدعم السريع السودانية بالوقود، وذلك مقابل الدعم الحاسم الذي تقدمه له أبو ظبي) وأضاف: (يتهم الجيش السوداني وتقارير مستقلة أبو ظبي بانتظام، بتزويد قوات الدعم السريع بالأسلحة والوقود والمرتزقة). وبحسب الموقع نفسه بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٣م: قال الصحفي السوداني إسماعيل حسن إن رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان اجتمع سراً بوزير إماراتي، وسلمه أدلة بشأن ضلوع أبو ظبي في الحرب السودانية. وأشار إلى أنه قال للأمريكيين "نظموا لقاء بيننا وقيادات أبو ظبي... وبالفعل جاء وزير الدولة الإماراتي شخبوط بن نهيان آل نهيان، وبحضور الأمريكيين أبرزنا لهم ٢١ ملفا منفصلا فيها كل المعلومات التي تؤكد دور الإمارات في الحرب، ولم يستطع شخبوط أن يرد أو ينفي بل غادر الاجتماع صامتا". وتابع البرهان: "قلنا للأمريكيين لماذا لا تقولون للإمارات: لا للحرب؟! إذ إن دخول التمرد للفاشر وانفعال الشعب السوداني بالفاشر ضاعف المسؤولية على عاتقنا".

الأمريكان يعلمون، بل ويتابعون المصادر التي تزود رجالها في حربهم العبثية القذرة في السودان، فبحسب وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمره الصحفي قال: "لقد عملنا، على ما أعتقد، منذ تموز/يوليو وآب/أغسطس، على هذه المبادرة الرباعية، لأن هناك دولاً متورطة في مساعدة هذه الأطراف على الأرض"، وأضاف: "يمكنني أن أقول لكم إن حكومتنا تعمل على هذه القضية على أعلى المستويات وتضغط على الأطراف المعنية. ولا أرغب في أن أوجه اللوم العلني لأحد في مؤتمر صحفي اليوم، لأن ما نريده هو نتيجة جيدة...".

إن أمريكا تواطأت مع هذه الدول التي أشار إليها وزير الخارجية الأمريكي، وأخرست لسانها حتى اكتملت مسرحية الحرب المفتعلة، التي تفضي في نهاية الأمر إلى فصل دارفور. والأدهى والأمر أن الفظائع التي ترتكب في دارفور، والتي ارتكبت من قبل في غيرها من مدن السودان، كانت على مرأى ومسمع من أمريكا، قال وزير الخارجية الأمريكي: "عندما تثيرون مسألة هذه الفظائع، فإنهم (الدعم السريع) دائماً ما يتذرعون بحجة أن هذه عناصر مارقة. حسناً، إنها ليست عناصر مارقة. إنهم يفعلون ذلك بشكل منهجي".

لكن الذي يؤكد براغماتية السياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة بعد أن تذوّق ساسة أمريكا طعم الاستعمار في نفط الخليج، فتغلب عليها عامل النفعية والاستعمار، فصارت سياستها الخارجية، هي سياسة الأغنياء وأصحاب الشركات الاحتكارية فيها، أي هي سياسة استعمارية بحتة، ليس فيها مجال للقيم الرفيعة، وصارت النفعية وحدها هي التي تتحكم في سلوك الساسة، والذي يؤكد ذلك هو صراحة الوزير روبيو في إجابته عن سؤال: هل ستدعمون مساعي مجلس الشيوخ... من كلا الحزبين، لتصنيف قوات الدعم السريع كمنظمة إرهابية أجنبية أو جماعة إرهابية أجنبية؟ فكانت إجاباته تنم عن عقلية لا تعرف في السياسة أخلاقاً إلا المنفعة حيث قال: "نعم، أعني، إذاً كان ذلك مفيداً في إنهاء هذا الأمر، فسنفعل ذلك"، وقوله: "لا أرغب في أن أوجه اللوم العلني لأحد في مؤتمر صحفي اليوم، لأن ما نريده هو نتيجة جيدة".

وهنا يبرز الوجه الحقيقي للسياسة الأمريكية في التعامل مع القضايا حسب المنفعة المكتسبة، فلا وزن للأخلاق في نظرتهم للشعوب والأمم، وبالرغم من وصفه قوات الدعم السريع: "إنهم يرتكبون أعمال عنف جنسي وفظائع، فظائع مروعة، ضد النساء والأطفال والمدنيين الأبرياء من أبشع الأنواع"، لكنهم ليسوا إرهابيين ما داموا يقومون بتنفيذ خريطة حدود الدم الأمريكية!

أخيرا لن يعيد أمريكا لعزلتها مرة ثانية إلا دولة الإسلام؛ التي ستخرج الناس من جور الرأسمالية إلى نور الإسلام ■

مؤتمر حزب التحرير/ أستراليا ٢٠٢٥
"الإسلام: التغيير الذي يحتاجه العالم بشدة"

اختتم المؤتمر بنجاح كبير ولافت والحمد لله، وفي أجواء مفعمة بالتأمل الصادق والاهتمام الحقيقي بحال الإنسانية وما ينتظر مستقبلها، وامتلأت جلساته بخطب حماسية وتفاعل قوي من الحضور.

تضمّن المؤتمر أربع كلمات رئيسة عالجت المشكلات المنهجية التي يعاني منها العالم اليوم وبيّنت المعالجات الإسلامية المتميّزة لها. وتضمّن المؤتمر رسالة مصوّرة مؤثرة من قلب غزة المنكوبة.

تناولت الكلمة الأولى الجذور التاريخية والسياسية والفكرية للظلم المعاصر، من تهميش موقع الإيمان بالله في عصر التنوير الأوروبي، وصعود السياسة الميكافيلية التي تُسوّغ الغاية فيها الوسيلة، وظهور الاستعمار، وتشكّل الدولة القومية الحديثة، وانتشار الاستغلال الاقتصادي على نطاق عالمي.

وعالجت الكلمة الثانية قضايا الظلم الاقتصادي عالمياً، مركّزة على ثلاثة مصادر رئيسة للاستغلال: تداخل المال والأعمال مع السياسة، ونظام العملة الورقية الاعتبارية، واستغلال الربا وتشابكه مع مختلف مفاصل الدورة الاقتصادية الحديثة.

وتناولت الكلمة الثالثة تآكل نمط الحياة الحديثة وآثاره على الفرد والأسرة والمجتمع، محذّرة من عواقب استبدال عبادة الذات بعبادة الله.

الكلمة الرابعة تناولت موضوع الخلافة وما يعنيه ظهورها للعالم اليوم، مع تفكيك الدعاية المضادة المرتبطة بها.

ورغم أجواء التحريض والتهويل قبل المؤتمر من بعض السياسيين ووسائل الإعلام والأجهزة الأمنية، التفّت الجالية الإسلامية حول هذا الحدث ليؤكد أن رسالة الإسلام العظيم لن تُسكتها ضوضاء دعاة الحرب والإبادة. وعُدَّ هذا التلاحم شاهداً على محبة المسلمين العميقة لدينهم.

الانتخابات بين الحقيقة والادّعاء

بقلم: الأستاذ محمود الليثي*

في كل دورة انتخابية تعود أصوات من داخل ما يسمى مؤسسات دينية رسمية في مصر لتروّج لفكرة (الواجب الوطني، والأمانة، والشهادة والمحاسبة أمام الله) في صناديق الاقتراع، وكأن العملية الانتخابية محطة شرعية ومعبَرٌ حقيقيٌّ للتغيير. هذا الخطاب، الذي يتكرر كل عام، ومع كل انتخابات بصيغ مختلفة، يتناقض مع الحقيقة الشرعية ومع الواقع السياسي القائم في بلاد تحكمها دساتير وأنظمة علمانية، لا تحكم بالإسلام، ولا تسمح أصلاً بإقامة حكم الإسلام.

الانتخابات في مصر ليست ممارسة سياسية حقيقية، بل واجهة شكلية تُدار بكل أدوات الأمنية والإعلامية والبيروقراطية. فالمرشح معروف مسبقاً، والنتيجة محسومة، والمنافسة معدومة، والعملية برمتها تُستخدم كختم لإضفاء شرعية محلية ودولية على واقع سياسي لا يتغير منذ عقود. كما أن المشاركة الجماهيرية التي يُروّج لها من منابر الإعلام والسلطة ليست دليلاً على نزاهة، بل على قدرة الدولة على الحشد عبر أدوات الضغط، والابتزاز المعيشي، وتوجيه المؤسسات الدينية المصنوعة.

وبالتالي فالقول بأن "الانتخابات تجسيد لإرادة الشعب" مجافٍ للحقيقة؛ لأن الإرادة الحقيقية للشعب لا تُصنع في ظل غياب الحرية السياسية، ووجود أجهزة أمنية تطارد أي مشروع تغيير حقيقي، وتجريم العمل السياسي المستقل، ومنع أي منافس جاد من الظهور أو التنظيم.

يُروَّج للتصويت بأنه (شهادة، وأمانة، وواجب شرعي). وهذا خطأ كبير فمفهوم (الواجب الوطني) ليس حكماً شرعياً والواجبات يفرضها الوحي، وليس الأنظمة العلمانية ولا وزارات الأوقاف. ولا وجود في الشرع لما يسمى (الواجب الوطني).

كما أن الانتخابات في ظل الأنظمة العلمانية ليست من الشرع لأنها قائمة على أساس دستور وضعي، ومبدأ الديمقراطية الذي يجعل السيادة للشعب لا للشرع. والله تعالى يقول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ فهذه الدساتير تنقض أصل الإيمان بالحكم الشرعي.

والمشاركة في الانتخابات الديمقراطية إقرارٌ للنظام، وإقرار المنكر محرّم شرعاً، فكيف إذا كان المنكر هو أصل النظام السياسي الذي يعطل شرع الله؟!

لا يُحاسَب المسلم أمام الله على ترك انتخابات علمانية ولا يمكن أن يكون ما يغضب الله واجباً، ولا أن يكون ما يكرسه النظام العلماني أمانة.

إن الإسلام لا يرفض الانتخابات بوصفها آلية، بل يرفض الإطار العلماني الذي تُجريه ضمنه. فالانتخاب أسلوب مشروع عند توفر شرطه: أن يكون أساسه الإسلام.

وقد مارسها النبي ﷺ بشكل واضح في بيعة العقبة الثانية، عندما قال للأنصار أخرجوا لي من بينكم اثني عشر نقيبا. كما مارسها الصحابة في بيعة أبي بكر في السقيفة، ثم مارسوها في بيعة عثمان رضي الله عنهم جميعا، وكانت عملية اختيار حر على أساس الإسلام. إذاً المشكلة ليست في الانتخاب، بل في المبدأ الذي يجري وفقه؛ فإن كان الإسلام أساساً له كان مشروعاً، وإن كانت الديمقراطية أساساً له صار حراماً؛ لأن الديمقراطية نظام وضعي يجعل الإنسان مشرّعاً من دون الله، وهذا يناقض أصلاً من أصول الإيمان.

هناك حقيقة سياسية يشهد بها الواقع والتجارب: لا توجد دولة تغير نظامها عبر صناديق الاقتراع. فهناك الدولة العميقة التي تضمن استمرار النظام بغض النظر عن رغبة الناس. وأجهزة الأمن التابعة للنظام والتي تتحكم بكل تفاصيل المشهد السياسي. بخلاف تلك الدساتير العلمانية نفسها والمعدة سلفا لتثبيت النظام ومنع وصول أي مشروع تغيير إسلامي حقيقي. وبالتالي فأي محاولة لتغيير النظام عبر الصندوق محكومة مسبقاً بالمنع أو الإقصاء. فالانتخابات جزء من النظام لا يمكن أن تكون وسيلة لهدمه. فلا يمكن لوسيلة صنعتها السلطة أن تكون سبيلاً لإسقاطها.

إن طريقة التغيير الشرعية هي تغيير انقلابي شامل لا ترقيع للنظام الديمقراطي، ومنهج الإسلام في التغيير واضح في السيرة النبوية؛ يبدأ بتثقيف الأمة بثقافة الإسلام وتحميلها مشروع دولته التي تطبقه، مرورا بالتفاعل وما يشمله من الصراع الفكري والكفاح السياسي مع الأنظمة القائمة، تزامنا مع طلب نصرة أهل القوة والمنعة لإقامة الدولة، كما فعل النبي ﷺ، حتى استجاب له الأنصار.

وهذه الطريقة قائمة على اقتلاع النظام من جذوره، لا إصلاحه، ولا ترقيعه، ولا الدخول ضمن مؤسساته.

ولذلك فالدعوة إلى المشاركة في الانتخابات العلمانية ليست من الإسلام، ولا من الطريقة التي شرعها الرسول ﷺ.

لماذا حرّم الشرع المشاركة في انتخابات الأنظمة العلمانية؟

١- لأنها تُضفي شرعية على الدستور الوضعي والشرع يرفض هذه الدساتير رفضاً قاطعاً.

٢- لأنها تكرّس نظاماً سياسياً حراماً يجعل التشريع للبشر لا لله.

٣- لأنها تُعطل التغيير الحقيقي وتحوّل الأمة إلى جمهور يُستدعى عند الحاجة لتجميل صورة النظام.

٤- لأنها تُضلل الناس باسم الدين حين يقال لهم "سوف تُسألون أمام الله عن صوتكم".

إن الشهادة لا تكون إلا على حق. وجعل التصويت شهادة هو خلط بين مفاهيم شرعية وممارسات سياسية منحرفة.

والأمانة تكون فيما أمر الله به. فكيف تكون المشاركة في منظومة تشريعية تخالف الله أمانة؟! والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ فهل يُمنح هذا النظام شرعية باسم الشهادة؟!

إن التصريحات التي تُلصق بالانتخابات صفة (الواجب الشرعي أو الشهادة أو الأمانة) لا تقوم على دليل شرعي، ولا على فهم صحيح للواقع، بل هي جزء من حملة رسمية تهدف لحشد الناس لإضفاء شرعية على النظام وتلك العملية السياسية الفارغة.

الانتخابات آلية مباحة شرعاً إن كانت على أساس الإسلام ومحرّمة إن كانت على أساس الديمقراطية العلمانية، والمشاركة فيها في مصر اليوم إقرارٌ لنظام لا يحكم بما أنزل الله، ولا يُحاسَب المسلم على تركها لأنها ليست واجباً شرعياً، والتغيير الحقيقي لا يكون عبر هذه الصناديق، بل عبر عمل سياسي شرعي يقتلع النظام من جذوره، ويقيم حكماً قائماً على القرآن والسنة، يعيد للأمة سلطانها، وللشرع مكانته، وللإسلام دولته الراشدة على منهاج النبوة. هذا هو الطريق، وهذه هي الحقيقة التي لا يجوز إخفاؤها، ولا تبديلها، ولا تغليفها بشعارات أو عبارات دينية لا أصل لها. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

إلى المخلصين في جيش باكستان
هلم لتكفروا عن تخاذلكم في نصرة أهلكم في غزة

أيها الضباط المخلصون في الجيش الباكستاني: لقد وصلت خيانة حكامكم العملاء عنان السماء، وقد بات الأمر لا يتحمله عقل سوي ولا ذو فطرة سليمة، فخيانة قادتكم العسكريين الذين لم يردوا لأمريكا أمراً في التآمر على أفغانستان فيما سمي بالحرب على الإرهاب، أو التفريط في كشمير والتقارب مع أعداء الإسلام والمسلمين الهندوس، وها هم الآن يلبون أمر ترامب في القيام بالتآمر على الأرض المباركة وأهلها. فمتى تتحرك فيكم نخوة المجاهد الذي لا يقبل الدنية في دين الله، ولا يقبل أن يكون أبي بن سلول قائداً له؟!

إننا في حزب التحرير نطلب نصرتكم للإسلام والمسلمين، وليس نصرتكم ليهود تحت قيادة خائنة لله ولرسوله والمؤمنين. نطلب نصرتكم لإقامة الخلافة الراشدة في الأرض الطاهرة باكستان لتقود الجيوش نحو تحرير فلسطين والمسجد الأقصى المباركين، لا الزحف لقتل المسلمين هناك والتمكين لكيان يهود، كما يسعى لذلك قادتكم، وهو أعظم ما يغضب الله عز وجل.

إن سكوتكم عن قادتكم الخونة على مدار العقود الماضية وخصوصاً العامين الماضيين في خذلانهم لأهل فلسطين يحتاج إلى توبة نصوح يعقبها عمل يوازي عظم الخذلان والتولي يوم الزحف، الذي قمتم به في تخلفكم عن نصرة أهلنا في غزة. فهلم إلى نصرة الإسلام والمسلمين بإعطاء نصرتكم لحزب التحرير الآن، وهو العمل الذي يرضي عنكم الله سبحانه وتعالى ويكفر عنكم تخاذلكم في نصرة أهلكم في الأرض المباركة فلسطين.

تتمة: الانخراط في التحالف الدولي لمكافحة "الإرهاب" ...

الإدارة الجديدة، إلى كونه المصدر الوحيد للأمن والأمان والسلام والتقدم والازدهار الاقتصادي! بل وتركز وسائل الإعلام على الجانب الاقتصادي الرأسمالي بعيداً عن ضوابط الإسلام وأحكامه وشروطه وخاصة في الاقتصاد وفي التعامل مع دول الكفر وخصوصا المحاربة منها، وعلى رأسها أمريكا التي يقطر سلاحها من دمائنا في العراق وأفغانستان والصومال واليمن، بل حتى في سوريا حيث دعمت النظام البائد على مدار ١٤ عاماً بكل مقومات الحياة لوأد ثورة الشام وإعادة أهلها إلى حضن الجلاد.

ثم إن ربط الوضع الاقتصادي البائس برضا الغرب وبرفع العقوبات فيه من العبث والتدليس ما فيه، لإبعاد أذهان الناس عن الحقيقة القرآنية الخالدة بأن سبب البؤس والشقاء هو إقصاء شرع الله عن الحكم والحياة والدولة، قال تعالى في سورة طه: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾.

والأنكى من ذلك تبرير هذا المنزلق الخطير بتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية محتملة تحت ذريعة جلب المصالح ودرء المفاسد بفهم مغلوط لأساسيات ديننا وآلية التعامل مع الدول في السياسة الخارجية.

وإنه لمن الغريب العجيب أن يتحول الموقف من التحالف الدولي من تحالف صليبي يحارب الإسلام إلى حليف وشريك في مكافحة "التطرف والإرهاب". أي الحرب على الإسلام ومنع عودته إلى سدة الحكم! فأين شعارات الولاء والبراء التي حملها الشرع وأتباعه قبل وصولهم للحكم؟! ألم يسمعوا بقوله تعالى: ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾؟! أم أن هذه الشعارات كانت سُلَّماً للوصول حتى إذا كان ما كان باتت نسياً منسياً؟!

يقول الله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ...﴾. فهل نصدق أمريكا رأس الكفر ورأس حربته في الحرب على الإسلام، أم نصدق قول الواحد القهار الذي أوصلتنا معيته إلى دمشق منتصرين؟! وأين نذهب بقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾؟!

لقد ربطت دول الغرب برمتها ملف رفع العقوبات عن سوريا بشروط واضحة فاضحة، على رأسها تعاون الإدارة الجديدة في ملف محاربة الإسلام، وهذا بات واضحاً لكل ذي عينين.

إن إعلان الانخراط الصريح مع أمريكا في هذا التحالف الصليبي الحاقد لهو فخ خطير وشر مستطير لن يطال شؤمه الإدارة الحالية فحسب بل سينعكس على كل من يقره أو يسكت عنه ويتغافل عن آثاره ونتائجه، والتي من أوضحها ملاحقة كل من حمل شعار الإسلام كنظام حياة سواء من أهل البلد أو ممن جاء لنصرتهم من أبناء أمة الإسلام، وما تنظيم الدولة إلا شماعة لتضليل الرأي العام للرضا بالانضمام لهذا التحالف، علاوة على ما سيسببه هذا الانخراط من تبعية سياسية واقتصادية وفرض لخطط سياسية تمس ملفات داخلية كإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على هوى أمريكا التي تريد أن تكون هذه الأجهزة أدواتها وعيونها الداخلية تستخدمها لخدمة مخططاتها كيف تشاء.

إننا اليوم في الشام على مفترق طرق، إما أن نعود لديننا وهدي ربنا ونهج نبينا ﷺ ونعلن التبرؤ التام من كل ما يخالف شرعنا، أو أن نلهث وراء سراب رضا أمريكا لنقع في سخط الله وتذهب التضحيات الجسام والدماء الزكية التي روّت ثرى الشام أدراج الرياح، فأي الطريقين يجب أن يختار أهل الشام؟!

إنه لحري بأبناء ثورة الشام وأهل التضحيات أن يكونوا على العهد بأن يعلنوا تمسكهم بثوابت دينهم وثورتهم، وعلى رأسها تحكيم الإسلام في ظل دولة الإسلام لتحقيق بشرى النبي ﷺ وقوله: «أَلَا إِنَّ عُقْرَ دَارِ الْمُؤْمِنِينَ الشَّامُ»، قبل أن نندم جميعاً في وقت لا ينفع فيه بكاء أو نحيب ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

أليس من المؤسف أن تكون بلادنا ساحة للصراع الدولي؟!

إن الصراع الدائر في السودان، هو حلقة من حلقات الصراع الاستعماري الغربي، بين الكافر المستعمر القديم بريطانيا ومعها أوروبا من جهة، وبين المستعمر الجديد أمريكا من جهة أخرى، ولكل أدواته المحلية والإقليمية والدولية، وقد أشار لهذا الصراع المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فولكر تورك، حيث قال في جلسة المجلس المذكورة: "إن السودان واقع تحت وطأة صراع بالوكالة على موارده الطبيعية وسلعه، ويشمل ذلك دولاً عديدة داخل المنطقة وخارجها". إنه لمن المؤسف حقاً أن تكون بلادنا ساحة للصراع الدولي، على النفوذ بين أمريكا وأوروبا، وبخاصة بريطانيا، يتاجرون بدماء أهلنا وأعراضهم، وهم العدو ملة واحدة، لا يريدون الخير للمسلمين في أي مكان وأي زمان، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾، إن الكفار المستعمرين لا يهمهم قتل المسلمين، ولا يهمهم انتهاك أعراضهم. إن المسلمين فقدوا الراعي، فاستباحت الذئاب الرأسمالية حرماتهم، ولن يخلصنا من هذه المأساة إلا إعطاء النصرة لحزب التحرير، لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تقطع دابر الكافرين من بلادنا، وتمنع تدخلهم في شؤوننا، وتوقف متاجرتهم بدمائنا وأعراضنا.

تتمة كلمة العدد: تصاعد التوترات بين الصين واليابان

في الحرب الصينية اليابانية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث سلمتها للصين بناء على طلب أمريكي بريطاني سوفيتي.

وجاءت ردود الفعل من الصين على لسان المتحدث باسم وزارة دفاعها جيانغ يوم ٢٠٢٥/١١/١٤ أنها "ستلحق هزيمة عسكرية ساحقة باليابان إذا استخدمت القوة في تايوان". وكذلك على لسان المتحدثة باسم خارجيتها ماو نينغ يوم ٢٠٢٥/١١/١٧ أن "رئيس وزرائها لي تشيانغ لن يجتمع مع نظيرته اليابانية خلال مجموعة العشرين التي تنعقد بجنوب أفريقيا يوم ٢٠٢٥/١١/٢٢". كما أعلنت يوم ٢٠٢٥/١١/٢٠ أن "تصريحات ساناي تاكايتشي الخاطئة بشأن تايوان قوضت بشكل جذري الأساس السياسي للعلاقات الصينية اليابانية وألحقت ضررا بالغا بالتبادلات الاقتصادية والتجارية الثنائية.. وإذا أصر الجانب الياباني على المضي في هذا المسار الخاطئ فستتخذ الصين الإجراءات اللازمة وستتحمل اليابان جميع العواقب".

وربما تشمل هذه الإجراءات وقف تصدير المعادن النادرة إلى اليابان كما حدث أن أوقفتها ٧ أسابيع عام ٢٠١٠ عندما احتجزت اليابان صيادا صينيا اصطدم بسفن خفر السواحل بالقرب من جزر سينكاكو، وكذلك ربما تخفض عدد السياح الصينيين إلى اليابان كما حدث عام ٢٠١٢، حيث بدأت من الآن تدعو الصينيين إلى عدم السفر إلى اليابان، وربما توقف استيراد المأكولات البحرية اليابانية كما حصل عام ٢٠٢٣ عندما قررت اليابان تصريف المياه المشعة من محطة فوكوشيما بالمحيط الهادئ، وغير ذلك؛ ما يلحق باليابان ضررا اقتصاديا كبيرا حتى تتراجع عن موقفها.

ويظهر أن اليابان أخذت تشجيعا من أمريكا حتى اتخذت هذا الموقف، إذ اجتمع رئيسها ترامب مع رئيسة الوزراء اليابانية يوم ٢٠٢٥/١٠/٢٨ فأكدا في بيان مشترك أن "البلدين ستيخذان خطوات جديدة نحو عصر ذهبي جديد لتحالفهما المتزايد دائما" ووقعا اتفاقية إطارية لتأمين إمدادات المعادن النادرة، بعد تقليص الصين لصادرتها من هذه المعادن إلى البلدين. وشملت الاتفاقية أمورا تتعلق بشراء الغاز الأمريكي المسال. فأرادتا الضغط على الصين ومنعها من اتخاذ أية خطوة نحو ضم تايوان إليها، كما أرادت أمريكا استخدام اليابان في حملتها ضد الصين.

ولهذا فالعلاقات بين الصين واليابان مرشحة لمزيد من التوتر، خاصة وأن رئيسة وزراء اليابان ترفض حتى الآن التراجع عن تصريحاتها بشأن استعداد اليابان للتدخل عسكريا لحماية تايوان رغم تهديدات الصين لها، ولأن أمريكا تعلن وقوفها بجانب اليابان وتعمل على تسليح تايوان كما أعلنت يوم ٢٠٢٥/١١/١٤ عن بيع تجهيزات ومعدات عسكرية لتايوان بنحو ٣٣٠ مليون دولار. فأعلنت الصين باسم خارجيتها معارضتها للصفقة بشدة واعتبرتها "انتهاكا خطيرا لمبدأ صين واحدة، وأن مسألة تايوان هي في صلب المصالح الأساسية للصين، وتشكل خطاً أحمر مطلقا في العلاقات الصينية الأمريكية".

فيبدو أن هذه سياسة مدروسة اتخذتها اليابان ضد الصين بتشجيع من أمريكا التي تعمل على تطويق الصين بالأعداء كما تقوم بأعمال أخرى. وإذا لم تحل هذه الأزمة وتتراجع رئيسة وزرائها عن تهديداتها للصين فستكون لها تداعيات خطيرة تتعلق بالعلاقات التجارية بينهما، وعلى الاقتصاد العالمي برمته لكون الدولتين تحتلان المرتبتين الثانية والثالثة فيه. ولكنه سيحفز النشاط العسكري لليابان، إذ تظهر الصين كعدو مهدد لليابان يستأهل المزيد من الإنفاق العسكري وتحديث الجيش.

وما يهمنا هنا نحن المسلمين، أن نفهم العلاقات بين الدول وما تحيكه بعضها ضد بعض، لنتخذ الموقف الصحيح حسب أحكام الشرع ونوظف ذلك لمصلحة الإسلام ونشر دعوته عن طريق دولة الخلافة الراشدة التي ستقوم بإذن الله قريبا ■

التعديل الدستوري السابع والعشرون في باكستان
تكريس لحكم الدكتاتوريين

بقلم: الأستاذ بلال المهاجر – ولاية باكستان

على الرغم من تقديس النظام العلماني العالمي، الذي تقوده أمريكا، لمفهوم التناوب على السلطة، إلا أن هناك أمراً خطيراً تضطر أمريكا للتخلي عن هذه القدسية والعمل بنمط مختلف. فقد فضلت بقاء الدكتاتوريين التابعين لها في الحكم والسلطة، بسبب ندرة هؤلاء العملاء الجبابرة. لم تعد أمريكا قادرة على بناء عملاء جدد وتحضيرهم ليخلفوا من سبقوهم في ظل تسارع الأحداث وارتفاع نسبة الوعي بين الشعوب، وخصوصاً في الأمة الإسلامية التي أصبح التحكم بها وتضليلها أمراً بالغ الصعوبة.

استغرقت أمريكا أكثر من عقد من الزمن لتمهيد الطريق لمنافقي دمشق الذين زرعتهم في الثورة السورية، ولم تقدر على استبدالهم ببشار إلا بعد ١٤ عاما من الثورة. وعلى المنوال نفسه، فهمت أمريكا أنها لن تستطيع تعويض منافقي أنقرة بأمثالهم، فتم تعديل الدستور التركي من برلماني إلى رئاسي، ما منح الرئيس صلاحيات واسعة، بما فيها إمكانية الترشح لفترات رئاسية متتالية، وألغى منصب رئيس الوزراء، ليصبح الرئيس صاحب السلطة التنفيذية الأبرز.

وفي هذا السياق، يأتي التعديل الدستوري السابع والعشرون في باكستان في لحظة حرجة أعادت فيها إدارة ترامب تنشيط دور عاصم منير في تحقيق المصالح الجيوسياسية الأمريكية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. والسرعة في تمرير هذا التعديل وتوقيته يشيران إلى أن نظام الأمن والحكم في باكستان يعمل وفق جداول زمنية خارجية تحكمها المصالح الأمريكية. وهذا التعديل يمثل خطوة غير مسبوقة تعيد هيكلة السلطة القضائية والعسكرية في البلاد بطريقة تتيح للنفوذ الأمريكي بالتفرد، وتمنع إطاحة أي معارضة به، إضافة إلى إلغاء ما يدعونه باستقلالية مؤسسات الدولة.

ومن بين تعديلات عدة، يبرز اثنان أهمهما: إعادة تنظيم القيادة العسكرية العليا، وإصلاحات في القضاء الأعلى. ففي القضاء الأعلى، يشمل التعديل إنشاء محكمة دستورية جديدة تسمى "المحكمة الدستورية الاتحادية" والتي ستكون الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في القضايا الدستورية. وهذا يُزيل دور المحكمة العليا التي تم تخفيض مكانتها إلى مجرد محكمة عليا، حيث لم تعد قراراتها ملزمة أمام المحكمة الاتحادية، في حين تصبح قرارات المحكمة الاتحادية ملزمة لجميع المحاكم بما فيها المحكمة العليا، الأمر الذي يقلص بشكل كبير من سلطة المحكمة العليا ويقيد دورها، إضافة إلى منح قائد الجيش ورئيس الدولة حصانة مدى الحياة من الملاحقة القضائية.

ولتعيين القضاة الموالين للعسكر، يعزز التعديل دور السلطة التنفيذية في تعيين القضاة ونقلهم بدلاً من لجنة قضائية مستقلة كانت تقوم بهذه المهام سابقاً، ما يهدد استقلال القضاء ويجعله أكثر خضوعاً للسلطة التنفيذية الموالية لأمريكا. وهذه الإصلاحات ليست موجهة لتحقيق عدالة حقيقية أو سريعة لأهل باكستان، بل تهدف لضبط القضاء لخدمة مصالح عملاء أمريكا وأعوانها داخل البلاد، وتعزيز السلطة التنفيذية التي لا تواجه أي تحديات من القضاء الأعلى المرتبط تاريخياً بالمصالح البريطانية.

أما في القيادة العسكرية العليا، فيتمثل الإصلاح الرئيسي في إنشاء منصب قائد قوات الدفاع الذي يشرف على الجيش والقوات الجوية والبحرية. هذا المنصب يأتي بدلاً من منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة الملغي، وسيكون لقائد قوات الدفاع سلطة تعيين رؤساء الفروع العسكرية والقوات النووية الاستراتيجية، ما يجعل هذه القوات خاضعة لرئيس أركان الجيش الذي هو بدوره تابع للنفوذ الأمريكي. ويضمن التعديل أن يشغل قائد أركان الجيش دائماً هذا المنصب، ويمنع أي ضابط من القوات الجوية أو البحرية أو النووية من الوصول إليه، وهي القطاعات التي يكثر فيها المخلصون والمحبون للإسلام وعودة الحكم بما أنزل الله في البلاد.

وبموجب هذا التعديل، تم تعيين الجنرال عاصم منير، الذي يُعتبر من أبرز الضباط الموالين لأمريكا، كقائد قوات الدفاع لمدة خمس سنوات، مع إمكانية التمديد أيضا، كما تم إنشاء منصب جديد لقائد القيادة الاستراتيجية الوطنية ليحل محل الهيكل السابق الذي يدير أسلحة باكستان النووية تحت سلطة القيادة الوطنية، ما يؤدي إلى دمج القوات النووية الاستراتيجية الثلاث بشكل مركزي تحت قيادة الجنرال منير، ما يركز السيطرة في يده.

إن تداعيات هذا التعديل واضحة؛ فهو يرسخ النفوذ الأمريكي من خلال شخصية الجنرال منير على مختلف فروع القوات المسلحة التي كانت نسبياً مستقلة، ويركز القيادة والسيطرة في يد واحدة. وبرغم أن النظام الحاكم يبرر هذه الإصلاحات بأنها ستخلق تآزراً ووحدة في القيادة العسكرية، إلا أن الطابع الأحادي لمنصب قائد قوات الدفاع ونفي نظام التناوب يكشف الهدف الحقيقي، وهو السيطرة الشاملة الأمريكية على النظام الأمني لباكستان.

وللتعديل أهداف أوسع تتعلق بتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، خصوصاً في ظل القضية الفلسطينية التي تشكل محور الصراع في البلاد الإسلامية، حيث تواجه الولايات المتحدة مقاومة داخل القوات المسلحة الباكستانية ضد نشر قواتها لحماية مصالح يهود في غزة ضمن خطة السلام الأمريكية. لذا، تعول الإدارة الأمريكية على تعزيز سيطرة الجنرال منير للسيطرة على هذه المقاومة والمطالب الداخلية.

وتشكّل هذه التعديلات نقطة تحول خطيرة في تاريخ باكستان الدستوري والسياسي، إذ يعزز التعديل نفوذ المؤسسة العسكرية ويقلص من سلطة القضاء، ما يفتح الباب أمام مزيد من التدخلات العسكرية والسيطرة على مفاصل الحكم وتقليص دور المؤسسات المدنية. لذا، يمكن القول إن التعديل الدستوري السابع والعشرين في باكستان ليس مجرد تغيير إداري أو قضائي، بل هو تحول جيوسياسي عميق يضرب مؤسسات الدولة ويعزز النفوذ الأمريكي على مستوى الأمن والسياسة في البلاد ■

بريطانيا تحنّ إلى عدن والبحر الأحمر
فهل من مشمر لطردها؟

تداولت وسائل الإعلام داخل اليمن وخارجها، يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/١١/١٨م، نبأ وصول وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هيمش فولكنر، عدن؛ حيث كان في لقائه رشاد العليمي رئيس المجلس الرئاسي الثماني، كما التقى الوزير البريطاني رئيس الوزارة سالم بن بريك ووزير الخارجية شائع الزنداني، وعدداً من الوزراء.

في هذا الصدد أصدر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن بيانا صحفيا، ومما جاء فيه:

إن بريطانياً التي أخرجت جنودها من اليمن عادت عبر هؤلاء الحكام الأوباش الذين استمروا في رعاية مصالحها، وهذه الزيارات المتكررة بين حكام اليمن ولندن تثبت لأهل اليمن أن هؤلاء هم موظفون عند الغرب الكافر، فحري بنا كنسهم من بلادنا هم ومن وراءهم.

في الجانب المقابل وجه آخر لدولة استعمارية مصالحها تتصادم مع مصالح بريطانيا في المنطقة وهي أمريكا التي تقف وراء حديث رئيس إريتريا أسياس أفورقي، يوم ٢٠٢٥/١١/١٦م، أن القواعد العسكرية الأجنبية في الجزر اليمنية تهديد مباشر لأمن البحر الأحمر وخليج عدن، وذريعة لعدم الاستقرار.. وأن أمن البحر الأحمر مسؤولية دول المنطقة، والدعوة إلى تعاون جماعي للأنظمة المشاطئة، وعدم انفراد بعضها. متبوعاً بعدم رضا الحوثيين عن مؤتمر الأمن البحري لليمن، ووجود أبو ظبي في جزر اليمن، وتهديدها لميناء الحديدة، وجميع تحركات بريطانيا التي تراها موجهة إليها، وتستهدفها.

إن حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله يدعو أهل اليمن والمسلمين جميعاً إلى العمل معه لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لتوحد المسلمين وتطبق الإسلام وتقطع دابر الكافرين.

الصراع على قارة أفريقيا
بين الحاضر والمستقبل

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

في الآونة الأخيرة نلاحظ توترات عالية المستوى ومتعددة؛ حروب أهلية وانقلابات عسكرية ومجاعات وهجرة...

فهل ستكون قارة أفريقيا ساحة تصفيات وصراعات دولية، خاصة بعد أن استطاعت أمريكا إخراج أغلب الدول الاستعمارية من الشرق الأوسط وسيطرت على محاوره وبدأت بتنفيذ مخططاتها فتقوم اليوم بتفتيت الدول الكبيرة، وتغيير الحدود من حدود سايكس وبيكو إلى حدود قائمة على المذهبية والقبلية والعرقية، أي حدود الدم؟ حيث نلاحظ اليوم بدء حراك مشبوه في القارة السمراء يأذن بصراع دولي لأخذ كل ما كانت أوروبا تمتلكه من شرق القارة إلى غربها ومن شمالها إلى وسطها. فإخراج أوروبا من أفريقيا بشكل نهائي يأذن بسقوط دول كبرى أوروبية أو إضعافها بشكل كبير لأنها تعيش على حساب ثروات هذه القارة السمراء.

فمحاولات أمريكا للدخول إلى عمق أفريقيا وتغيير الخارطة السياسية وأيضا تغيير الحدود وتقسيم الدول الكبرى لتكون عاجزة عن لم شتاتها وخاصة في الوقت الحالي الذي يتخوف منه الغرب من سقوط هيمنته وخاصة أثناء الأزمات الكبيرة القادمة (الانهيار المالي الكبير ومغبة حدوث حرب عالمية ثالثة أو اشتداد الحرب الباردة لإسقاط الهيمنة الأمريكية...الخ).

إن الصراع في هذه القارة يأخذ أشكالاً متداخلة جدا؛ أهمها الصراع الدولي في بعض الدول، وهناك صراع نفوذ في بعض المناطق، وصراع موارد، وهو في عموم القارة. وسنلقي نظرة على هذه الصراعات لفهم الواقع في هذه القارة:

الصراع الدولي هو حقيقة موجود سابقا في هذه القارة ولكن على شكل حرب باردة جديدة على أفريقيا حيث إن معظم أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى كانت قد خضعت إلى التقسيم بين القوى الأوروبية وذلك في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ حيث احتلت الدول الأوروبية الأراضي الأفريقية، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى حدث تقسيم جديد للمستعمرات وفق قرارات عصبة الأمم آنذاك تحت مسمى نظام الانتداب وأصبح التقسيم الفعلي بعد الحرب العالمية الأولى كالتالي:

بريطانيا: مصر والسودان ونيجيريا وغانا وكينيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي وزامبيا وتنزانيا

فرنسا: الجزائر وتونس والمغرب ومالي والنيجر وتشاد والسنغال وموريتانيا والكاميرون الشرقية وتوغو الشرقية ومدغشقر.

بلجيكا: الكونغو وراوندا وبوروندي

إيطاليا: ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالية

البرتغال: أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساوتومي والبرينسيب

إسبانيا: الصحراء الغربية، غينيا الاستوائية، وشمال المغرب.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وظهور قوتين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ورفع أمريكا شعار تحرر الشعوب، وطبعا الغاية هي بسط نفوذها هي على هذه الدول بدل أوروبا، ما دفع الدول الأوروبية إلى إعطاء هذه الدول استقلالها وتنصيب عملائها حكاما عليها لإدارة مصالحها، وكانت الحصة الكبرى لبريطانيا صاحبة القوة والدهاء السياسي، وكانت تعتني بالعملاء وتصنع وسطاً لهم فحصلت على أكبر دول تابعة لها، وفرنسا حافظت على ما استطاعت الحفاظ عليه.

وهنا انتهى نظام الانتداب التقليدي وبدأ زمن السيطرة غير المباشرة، ومنذ ذلك الحين وأمريكا تسعى إلى التوغل في أفريقيا، حيث كانت مصر تابعا استراتيجيا لها ونقطة تنطلق منها، وقد استطاعت بعد محاولات عدة شراء نفوذ عبر القواعد العسكرية والمساعدات تحت مسمى الإنسانية والتدريب العسكري وما شاكلها من أساليب خبيثة، وقد تحصلت على أكبر قاعدة في جيبوتي وقواعد في كينيا والصومال.

واليوم بعد اندلاع ما سمي بالربيع العربي شهدت القارة تحولات عميقة فكانت هناك انقلابات كثيرة شملت مالي وبوركينا فاسو وغينيا والسودان وأخيرا النيجر، وبعدها اندلعت مظاهرات السنغال والتحركات في إثيوبيا وخاصة ميليشيات فانو في إقليم الأمهرة. وهي أغلبها ضمن الصراع الدولي، فمنها ما حسم ومنها ما لم يحسم بعد، كما حدث في ليبيا قبل الوصول إلى شبه استقرار لصالح أمريكا، وما تشهده السودان بعد سيطرة العسكر. ولإضاعة الفرصة على بريطانيا، اصطنعت أمريكا صداما بين العسكر، ومن خلال هذا الصراع فوتت الفرصة على الوسط البريطاني الموجود في السودان وهيأته للتقسيم الذي تصبو إليه. وما ستواجهه نيجيريا بعد تهديدات مباشرة من رئيس أمريكا ترامب بحجه حماية النصارى هناك.

كل هذا يؤدي إلى استمرار هذا الصراع حتى إنه سيطال شمال أفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) والقرن الأفريقي والساحل الأفريقي حتى يتم إخراج النفوذ الأوروبي بشكل كامل وينتقل بعدها من صراع دولي إلى صراع نفوذ وصراع موارد.

أي بعد سيطرة أمريكا على البلاد استطاعت أن تقوم بخلق نفوذ قوة مختلفة بين القوى الإقليمية أو أهل البلاد لخلق صراع تدير أحداثه، على سبيل المثال إثيوبيا وصراعها مع السودان فهو صراع حدود وهوية ونفوذ ومياه، وأيضا صراع مصر مع إثيوبيا هو صراع استراتيجي ومياه، والسودان صراع نفوذ قبلي، وليبيا صراع نفوذ بين شرق وغرب البلاد.

وصراع النفوذ يختلف عن صراع الدول فقد تسمح أمريكا بعد سيطرتها بدخول لاعبين ضعفاء من الخارج لسوق الساحة لما تحب أن تحدثه كما يحدث في السودان بتدخل الإمارات ولكن بشكل محدود وضمن مصالح منفعية وليست استراتيجية.

أما صراع الموارد فهو صراع تدور محاوره حول الثروات الطبيعية والتحكم في الموارد الحيوية والممرات المهمة التي تحاول أمريكا السيطرة عليها بشكل كامل مثل باب المندب وخليج غينيا والبحر الأحمر، ومعروف أن القارة الأفريقية غنية جدا بهذه الموارد وفي مناطق تعتبر بكراً أي لم ينقص منها شيء كثير، وهنا تدخل دول أخرى على الساحة كالصين وروسيا ودول أصغر منهما ولكن الصراع يدور حول الحصول على مكاسب مادية من دون التدخل في الدولة وسياساتها، وهنا تكون خاضعة لما تراه أمريكا أو تسمح به. طبعا مع وجود الحركات والمليشيات التي تشكل أدوات الصراعات بكل أنواعها كالجماعات المسلحة الموجودة حاليا (بوكو حرام، وحركة الشباب، M٢٣، والجنجويد، وقوات فاغنر).

وهذه الصراعات لن تتوقف مطلقا حتى لو أصبحت القارة بيد أمريكا وحدها فإن استمرار هذه الصراعات يديم وجود أمريكا، وحالة النهب وتغييب شعوب البلاد واستعبادهم وإلهاؤهم بالفتات حتى يتسنى لهم النهب الممنهج والمنظم والذي قد يصل إلى حقوق شبه شرعية دولية زائفة تسمح لهم بالاستمرار.

وهذا يعني أنه سوف يشتد الصراع في القارة السمراء، وقد نرى مجازر وخيانات وانقلابات مستمرة وحروبا إقليمية وحروبا أهلية وقودها أهل المنطقة ودمار أراضيهم وبناهم التحتية.

لذلك نهيب بأهل القارة أن يختصروا على أنفسهم الدمار الذي سوف يصب عليهم صبا، ونقدم لهم بوصلة الحل الجذري لكل مشاكلهم، ألا وهو الخلافة الراشدة التي تحمي وترعى حقوقهم وتحفظ دماءهم، وتحقق العدل والمساواة بينهم، وتوقف الاستعمار بكل أشكاله، وتعيد لهذه القارة قوتها وخيراتها المنهوبة وتخلصها من النظام الرأسمالي الجشع.

أيها المسلمون: إن استمرار الهيمنة الغربية لن يورثنا إلا ضعفا وذلا، لذلك يجب علينا ونحن نملك الحل للناس بإخراجهم من عبادة الرأسمالية التي تنهب ثرواتهم وتقتل أولادهم وتحتل بلادهم إلى عدل الإسلام ونوره.

لذلك ندعوكم إلى غذ السير معنا لاستئناف الحياة الإسلامية كما أمرنا الله ورسوله، فتفوزوا بعز الدنيا والآخرة، ونلفت نظر جيوش هذه القارة العظيمة أن دماءكم ستسفك، ولكن قاتلكم ومقتولكم في النار إن لم يكن قتالكم لإعلاء كلمة الله، فكونوا واعين لما تُقدم ولمن تقدم فإن يوم الحساب قادم وكلٌ مسئول عما اقترفت يداه ■